مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

حزب العدالة والتنمية واستراتيجيته الإصلاحية والنهضوية في تركيا

هاني محمد أمبارك
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراته– ليبيا
h.emberk@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.05.05 **تاريخ القبول: 2024.06.20** **تاريخ النشر: 2024.06.27**

الملخص

تناولت الدراسة موضوع استراتيجية حزب العدالة والتنمية التركي في عملية البناء والإصلاح والنهضة الشاملة في الجمهورية التركية، وهدفت الدراسة إلى معرفة ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا، ومعرفة ظروف وطريقة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، ومعرفة أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية، ومعرفة جوانب مساهمة حزب العدالة والتنمية في الإصلاح والنهضة، وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مناهج كملت بعضها البعض، وهي المنهج التاريخي والإحصائي والوصفي، وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها: وصل حزب العدالة التنمية للحكم في تركيا بعد نضال متميز وركز عمليا على المواطن التركي دون استغلال للشعارات الدينية، وسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية من أبرزها تقليص دور العسكر في السياسة، مع الحفاظ على مكانة ووحدة الدولة التركية، وبالفعل حقق الحزب إصلاحات مميزة من أبرزها إصلاحاته في المجال السياسي والاقتصادي مع تحقيق إصلاحات إنتخابية وعلى مستوى الحياة الحزبية في تركيا.

الكلمات المفتاحية: *حزب العدالة والتنمية– النهضة التركية.*

The Justice and Development Party and its role in the Turkish renaissance

Hani Mohamed Embarak
Faculty of Economics and Political Science, Misurata, Libya
h.emberk@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The study addressed the issue of the strategy of the Turkish Justice and Development Party in the process of construction, reform, and comprehensive renaissance in the Republic of Turkey. The study aimed to know the circumstances of the emergence of the Justice and Development Party in Turkey, to know the circumstances and method of the Justice and Development Party's access to power, and to know the most important strategic goals that the Justice and Development Party sought, and to know the aspects of the Justice and

Development Party's contribution to reform and renaissance. The study used three approaches that complemented each other, which are the historical, statistical and descriptive approaches. The study reached the most important results: The Justice and Development Party came to power in Turkey after a distinguished struggle and focused practically on the Turkish citizen without exploiting religious slogans. It sought to achieve strategic goals, most notably reducing the role of the military in politics, while preserving the status and unity of the Turkish state. Indeed, the party achieved distinctive reforms, most notably its reforms in the political and economic field, along with achieving electoral reforms and at the level of party life in Turkey.

***Keywords*:** *Justice and Development Party - Turkish Renaissance.*

1- المقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية من ضمن معايير التقدم الديمقراطي، حيث تقاس أنظمة الحكم للمقارنة بينهما من حيث النظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي، والدولة التي تتبنى التعددية الحزبية تعكس مدى فاعلية التنافس الانتخابي والذي يقود إلى الرفعة لتحقيق التنمية، ويمكننا القول من خلال النظر والاطلاع على أن هناك علاقة طردية بين دور الأحزاب وقوتها وعملية التنمية الشاملة، حيث يسعى كل حزب سياسي قبل وصوله إلى السلطة إلى اعتماد برنامج شامل وهادف يقدمه للشعب، يتبنى فيه خطة مدروسة، محاولا الاصلاح للوصول إلى التنمية والنهوض بقطاعات الدولة (المنوفي،1988).

في دولة مهمة كتركيا على المستوى السياسي والاقتصادي والتاريخي لعبت الأحزاب السياسية دوراً حيوياً في إثراء التجربة السياسية في هذا البلد، وقد شهدت هذه التجربة مرحلتين بارزتين الأولى بدأت بمرحلة الحزب الواحد وذلك منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس النظام الجمهوري في تركيا ورئيس الجيش بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية، فجمع أتاتورك بين رئاسة الحزب السياسي الحاكم ورئاسة المؤسسة العسكرية الحاكمة معاً، فأصبحت الجمهورية التركية محكومة من المؤسسة السياسية والعسكرية واستمرت حتى عام 1950م، وأصبحت الحياة الحزبية مكبلة بسلطة العسكر ولم تشهد تطورا يذكر، بل مزيدا من القيود عاما بعد عام، ولقد أضعف هذا النظام الاقتصاد التركي بشكل كبير (المرسي، 1987). وبعد حراك شعبي ونظال حزبي كان لا مفر من إصلاحات حزبية، وهو ما تحقق عام 1950 بإجراء أول انتخابات حزبية، وتشكلت على ضوئها أول حكومة برلمانية، وفاز فيها الحزب الديمقراطي بأغلبية المقاعد، وبمرور الوقت تمخض عن هذا الحزب ولادة حزب العدالة والتنمية، الذي أسسه سليمان دميرال، بيد أنه قد حقق بزعامة أردوغان شهرة محلية وإقليمية وعالمية بفضل نجاحاته السياسية والاقتصادية الكبيرة التي جعلت تركيا في مصاف الدول المتقدمة (مسلط، 2008).

في هذه الدراسة سوف نستعرض الدور الذي قام به حزب العدالة والتنمية التركي، منذ توليه زمام السلطة في الجمهورية التركية بعد أن استلم تركة أقرب للمتهالكة، حيث كان الجيش أو العسكر هو من

يتحكم في مفاصل الدولة، وسنحاول في هذه الدراسة التعريف بالأحزاب السياسية ومفهوم التنمية، كمدخل للدراسة، ومعرفة معدلات النمو الاقتصادي والإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية في تركيا.

2.1. الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من عدة جوانب، ومن هذه الدراسات

1.2.1 دراسة محمد زاهد جول (2013) التجربة النهضوية التركية، وقد استهدفت هذه الدراسة توضيح ما قام به حزب العدالة والتنمية التركي، وتوضيح عملية الإصلاح التي قام بها.

2.2.1 دراسة (Yuksel, 2016) التغيير والاستمرارية: السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002، في ظل حزب العدالة والتنمية، وقد تناولت الدراسة عدة مسائل مدروسة من بينها تأثير الهوية الوطنية (التركية) والهوية الدينية (الإسلام– العثمانية) في تحديد السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان والدول التركية في القوقاز وآسيا الوسطى.

3.2.1 دراسة أحمد قاعود (2016) منهجية التغيير لدى حزب العدالة والتنمية في تركيا، تناولت الدراسة الإصلاحات الداخلية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ 2002م على الصعيد الاجتماعي أو التعليمي أو الاقتصادي أو السياسي، وسجلت نتائجها أن الحزب حقق نجاحات مهمة في مختلف الأصعدة.

4.2.1 دراسة (Demir, 2017) بعنوان من النهضة الإسلامية إلى الفاشية الجديدة في تركيا، وقد وجهت هذه الدراسة النقد إلى حزب العدالة الذي وصفته بأنه نقل البلاد من جمهورية علمانية، وإن كانت شبه ديمقراطية، إلى دولة حزب واحد فاشية جديدة مع طابع إسلامي.

5.2.1 دراسة محيي الدين أتامان ومحمد أوكوموش (2023)، السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية قضايا جديدة وفاعلون جدد، وقد ناقشت هذه الدراسة المعايير الأساسية والفرعية للتغيير والتحول في السياسة الخارجية التركية خلال عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، وناقشت كذلك القضايا الجديدة ومجالات الاهتمام والانفتاح الجغرافي في السياسة الخارجية

6.2.1 دراسة برهان الدين دوران (2023) حزب العدالة والتنمية ومستقبل تركيا، وركزت هذه الدراسة على تحليل رؤية مئوية تركيا التي عرضها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وتبناها حزب العدالة والتنمية بعد مرور 21 عام على توليه الحكم وفي ظل رؤية الحزب، مفصليا في تركيا.

3.1. مشكلة الدراسة

واجهت تركيا عبر تاريخيا الحزبي منذ نشأة أول أحزابها السياسية انتكاسات كبيرة بسبب عوامل عدة من أبرزها سيطرة التيار العلماني المتحالف مع الجيش، والذي ساهم في وأد أي نجاحات أو تطور يذكر في الحياة الحزبية، واستمر الأمر كذلك مع الاعتراف بوجود أحزاب صورية غير فاعلة، حتى سنة 1950م

التي شهدت بارقة أمل وانعاشا للحياة الحزبية في تركيا، وبدون مبالغة لم تشهد تركيا في مسيرتها الحزبية تنمية نهضوية كما شهدتها في حقبة حزب العدالة والتنمية، ورغم ذلك إلا أنه تبرز على السطح تساؤلات من أهمها هل كانت هذه الإنجازات بسبب سياسة الحزب أو بسبب الحياة الحزبية بمجملها، أو بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة التي وجدت فيها كيان الدولة التركية ككل، والحزب بشكل خاص؟ وإنه يستدعي الدراسة لغرض إثبات هذه المنجزات أمام عدد من الأصوات التي تنفي أي تقدم للحزب، وكما بينت دراسات سابقة منها دراسة (أتامان وأوكوموش، 2023) بأن حقبة حزب العدالة والتنمية تستحق أن تُدرَج في التاريخ باعتبارها واحدة من أهم الانقطاعات في التاريخ السياسي لتركيا، تغيرت سياسة تركيا الداخلية بطريقة تمكنها من اتباع سياسة خارجية وطنية وأكثر استقلالية ونشاطًا، وقد جرت إعادة هيكلة النظام السياسي في تركيا وتقويته بطريقة تقلل من تدخل القوى الأجنبية في السياسة الداخلية، مع مع تعزيز قدرة الحزب الحاكم ومن يرأسه من جميع الجوانب العسكرية والاقتصادية والإدارية والسياسية. وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية من تغير في البنية التنموية في تركيا؟ ووفقا لهذه المشكلة تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف نشأ حزب العدالة والتنمية في تركيا؟
2. كيف وصل حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا؟
3. ما هي أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية؟
4. ماهي جوانب مساهمة حزب العدالة والتنمية في الإصلاحات والنهضة التركية؟

4.1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا.
2. معرفة ظروف وطريقة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.
3. معرفة أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية.
4. معرفة جوانب مساهمة حزب العدالة والتنمية في الإصلاح والنهضة.

5.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة تحليلية لمعرفة الخطط والإجراءات الاستراتيجية التي قام بها الحزب لإحداث تنمية شاملة في تركيا، وهذا من شأنه أن يوضح ما للحزب السياسي بصفة عامة من تأثير في القيام بإحداث نقلة نوعية في كافة المجالات في الدولة، وعلى الصعيد الخاص بيان ما للأحزاب التي تنتمي للخلفية الإسلامية من دور في هذا المجال.

6.1. مصطلحات الدراسة وحدودها

1.6.1. مصطلحات الدراسة

أولاً: تعريف الحزب السياسي:

هو مجموعة منظمة من الأفراد المتقاربين فكريا، ولديهم رؤية وبرنامج يسعون من خلاله للوصول إلى السلطة لإدارة شون المجتمع والدولة، أي وضع برنامجهم محل تطبيق (علاوي، 2015).

ثانياً: تعريف النهضة

النهضة كمصطلح يقصد به التنمية في معناها الواسع في الدولة، ويبدو أن مفهوم النهضة أكثر سعة باعتباره يتضمن المعاني المادية والروحية والقيم، وكافة هذه المسارات المرئية واللامرئية في تجربة الكائن البشري، في حين أن التنمية ذات إطار أكثر تحديدًا (حمد،2022).

ثالثاً: تعريف حزب العدالة والتنمية التركي

تأسس حزب العدالة والتنمية بتاريخ 2001/8/14 على يد عدد من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يقوده نجم الدين أربكان (صالح، 2009)، وقد ورث حزب الفضيلة الإسلامي بقرار من المحكمة الدستورية (قاعود،2016) وتعود جذوره الأولى إلى الحزب الديمقراطي، ويعتبر رجب طيب أردوغان الشخصية البارزة في الحزب منذ نشأته وحتى يومنا هذا، تم انتخابه للحزب بعد أن كان رئيسا لبلدية إسطنبول، وبعد أن كان أحد الشخصيات البارزة في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، وهو الزعيم الأول للحزب، ويعد هذا الحزب الثالث والتسعين بعد المئة من بين الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية، ويشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا.

2.6.1. حدود الدراسة

تتحدد الدراسة في الحدود التالية:

- **الحد الموضوعي:** موضوع الأحزاب السياسية (حزب العدالة والتنمية) والتنمية في تركيا.
- **الحد المكاني:** الجمهورية التركية.
- **الحد الزماني:** منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة وحتى تاريخه.

2. الإطـــــار النظـــــري

1.2. مفهوم الحزب السياسي

أولاً: تعريف الحزب لغة

الحزب لغة: جماعة من الناس، والجمع أحزاب، وحزب الرجل: أصحابه، وجنده الذي على رأيه، وكل قوم تشكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يليق بعضهم بعضاً (ابن منظور،1990، ج1).

ثانياً: تعريف الحزب اصطلاحاً

وردت تعاريف متعددة للحزب تأثرت بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قدم التعريف والبيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها، وفي سياق عرضنا حول مفهوم الحزب السياسي عند المفكرين والباحثين

الغربيين نجد رئيس وزراء بريطانيا موشي حاييم دزرائلي يرى بأن الحزب السياسي "مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين"، غير أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة إمكانية وجود حزبين أو أكثر يتقاسمان نفس المبادئ والأهداف داخل الدولة نفسها (الكيلاني، 1994). ويرى ماكس فيبر أن اصطلاح الحزب "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء (دوما، 2003).

ولا يختلف المفكرون العرب كثيرا عن الغربيين في تعريف الحزب، بل إن التعاريف متشابهة إلى حد كبير إن لم تكن متطابقة، فقد جاء تعريف الحزب في "موسوعة السياسة "بأنّه مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة" (الخالدي، 1999).

ويمكن اعتبار التعريف التالي تعريفا جامعا للحزب بأنه: "مجموعة من أفراد المجتمع ينتظمون في دائرة فكرية واحدة يهدفون إلى إنجاز أعمال خاصة بهم أو لهم ولغيرهم من المجتمع وتكون مقاصد أعمالهم من بنية أفكارهم وأهدافهم" (الخزرجي ،2008).

2. 2. مفهوم التنمية السياسية

مع أن مفهوم التنمية السياسية كانت متداولاً في الخمسينات في القرن الماضي، إلا أنه ظهر بشكل واضح في مطلع الستينات، ففي حزيران عام 1959، عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي "SSRC" برئاسة " غابرييل الموند"، مؤتمراً حول موضوع "التحديث الساسي"، وخلاله ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول "التنمية السياسية"، أن اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين بهذا الموضوع جاء نتيجة التقاء عاملين أساسين هما اتساع دوائر البحث العملي، وامتداد نشاط الدارسين – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية – إلى دول العالم الغربي، والعالم الثالث على وجه التحديد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تغير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية والاجتماعية، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم السياسية على وجه خاص (الزيات، 1968). ثم حاول "الموند وبويل" تقديم وصف للتنمية السياسية بأنها: تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديداً استجابة النظام لتحديات بناء الأمة والمشاركة والتوزيع. ولقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، إذ تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة (فضلي، 2012).

3.المنهج والإجراءات

في إطار ما يعرف بالتكامل المنهجي استلزم الأمر استخدام أكثر من منهج وهي كما يلي:

1. المنهج التاريخي: لفهم سرد الأحداث التاريخية لحزب العدالة والتنمية.
2. المنهج الإحصائي: في جمع البيانات المتعلقة بالنسب والإحصائيات المتعلقة بالتنمية.
3. المنهج الوصفي: من خلال وصف الإجراءات والاصلاحات التي قام بها الحزب.

4. النتـــــائج

1.4. نشأة حزب العدالة والتنمية:

يعد حزب العدالة والتنمية من أنجح الأحزاب السياسية في الدول الإسلامية وأكثرها تنظيماً، ويمتاز هذا الحزب بتقديمه الدائم الأفكار الجديدة والبرامج المبتكرة والاعتناء بالأوساط الشبابية التركية؛ وهذا ما يجعله مختلفاً بالمقارنة مع سائر الأحزاب السياسية التركية، القومية منها والعلمانية (عاشور، 2018).

لقد ولد الحزب العدالة والتنمية في ظل إفلاس سياسي لجميع الأحزاب القائمة دون استثناء إلى جانب إحقاق اقتصادي انعكس في أزمات اقتصادية متعددة، أفقدت المواطن التركي ما يقرب من 40% من دخله بحساب القدرة الشرائية الحقيقية، وهذا كله أدى إلى تأكل سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع وغياب القرار السياسي ذي السند من الحكومة والمستند شرعيته من الاجماع الشعبي (حسن، 2006،).

وفي أغسطس2001 قدم السيد رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية استانبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم (حزب العدالة والتنمية) ضمت الهيأة التأسيسية للحزب (13) امرأة بينهن (4) محجبات، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظر وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية (الطحان، 2006).

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند أجاويد الإئتلافية (1999–2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة "عبد الله غول" بسبب الحظر المفروض على رجب طيب أردوغان منذ عام 1998 تمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (29.34%) من أصوات الناخبين، محتلاً بذلك (363) مقعداً في المجلس الوطني، وبذلك فقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة واضعاً بذلك حداً لظاهرة الائتلافات الحكومية (كامل، 2007).

في 18 مارس 2003، قدم أردوغان برنامج حكومته إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، وأكد حزب العدالة والتنمية المبادئ الأتاتوركية، وأنه حزب ديمقراطي وتضمن البرنامج شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (كامل، 2007). وتم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، وقد اتخب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب. ويعد الحزب الثالث والتسعين بعد المئة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية، وقد اضطر رجب طيب أدوغان إلى الاستقالة من مهمته كعضو مؤسساً للحزب بسبب الحظر القانوني مع بقائه زعيماً له. غير أن المدعي العام لمحاكم التمييز يرى انه لا يحق له أيضاً أن يبقى زعيماً للحزب وأن الحظر السياسي المفروض عليه لا يزال مستمراً.

يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية، ومنفتح على العالم، ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، ما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه. ويرفض الحزب أي عملية عسكرية ضد العراق، ومن أهم ميزاته أنه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، ويعد بديمقراطية واسعة النطاق داخل الحزب (حزب العدالة، 2011).

لقد شهد هذا الحزب طوال السنوات الماضية تغيرات أيدلوجية وهيكلية متعددة، وإن القياديين فيه– باستثناء أردوغان– تراوحوا بين الصعود والنزول في تولي المناصب الحزبية، أما في الوقت الحاضر فإن الأوفياء لرجب طيب أردوغان فقط يتولون المناصب والمهام الرئيسية في هذا الحزب. وبعبارة أخرى: كل من كان على خلاف مع أردوغان طوال السنوات الماضية أقصى عن تولي المناصب القيادية، وتولى هذه المناصب أفراد أكثر تناغماً وولاء لأردوغان، ومع ذلك نجد حزب العدالة والتنمية قد حافظ على انسجامه ووحدته، وقد فاز في أغلب الدورات الانتخابية التي خاضها منذ 2002 إلى الآن (عاشوري، 2018).

4. 2. وصول الحزب إلى السلطة

يتناول المبحث نتائج الانتخابات البرلمانية التركية منذ فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002 بالأغلبية في البرلمان التركي حتى عام 2015 وتمكن حزب العدالة والتنمية من انفراد على الساحة السياسية التركية فتشهد تركيا كل خمس سنوات انتخابات برلمانية لاختيار ممثلي الشعب التركي.

يعد حزب العدالة والتنمية آخر نماذج سيطرت زعماء الأحزاب السياسية على عملية صنع القرار الذي قاد تركيا إلى عملية موسعة من الإصلاح السياسية بعد تشكيله للحكومة أواخر 2002 وخلال حكومته تم إلغاء عقوبة الإعدام (Asihel، 2002).عانت تركيا قبل فوز حزب العدالة والتنمية في 2001 من إخفاق اقتصادي ظهر من خلال أزمات متعددة مثل الأزمة التي حلت بتركيا في فبراير عام 2001 والتي نتج عنها ارتفاع عدد العاطلين لأكثر من مليون مواطن وفقدان المواطن التركي في غضون عامين ما يقرب من 40% من دخله بحساب القدرة الشرائية الحقيقية مع غياب القرار السياسي الواضح وتراجع دور تركيا خارجياً وسوء البنية التحتية والفشل الإداري على المستويات التنفيذية في الوزارات (حسين، 2006).

وقد ركز حزب العدالة والتنمية فكراً وعملاً على المواطن التركي وذلك من خلال تحقيق انجازات على أرض الواقع وخطة عمل واضحة لنقل تركيا إلى مصاف العشر دول الكبار عالمياً بحلول عام 2023 وفي ظل الحزب بدأ المواطن التركي يشعر بتحسن في مستوى المعيشة حيث أرتفع دخل الفرد من 2200 دولار عام 2002 إلى 10000 دولار عام 2009 (أبو العزم، 2009).

وقد حقق حزب العدالة والتنمية نصراً ساحقاً في الانتخابات النيابية عام 2002 قد ترتب على ذلك تصفية كثير من الرموز السياسية والتي قد تسببت في الأزمة الاقتصادية التي حلت بتركيا عام 2001 ومنهم (رولت باهتشلي) زعيم الحركة القومية و(مسعود يلمظ) زعيم حزب الوطن الأم وتود نسبة كبيرة من

الكتلة الغير تقليدية قد صوتت لحزب العدالة والتنمية وهي لم تكن تصوت لأجل الحزب أو برنامجه ولكن من أجل التخلص من حكومات عانت في ظلها تركيا من أزمات عديدة، لذلك قررت الأغلبية التركيا التصويت لحزب العدالة والتنمية لانجاده من تلك الأزمات وخاصة مع وجود أردوغان الذي يحمل تجربة ناجحة من العمل الخدمي عندما تولى منصب مدينة اسطنبول (ابوالعزم، 2009).

4. 3. أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية:

حدد حزب العدالة والتنمية أهم الأهداف التي يسعى إليها كما يلي:

1. تحجيم قدرة الجيش من التدخل في الحياة السياسية.
2. طرح صيغة مسألة الهوية بحيث تتوافق مع معطيات تركيا التاريخية والثقافية وأيضاً مع الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي فرض على الشعب التركي، والذي أدى إلى اغتراب تركيا عن محيطها الإسلامي.
3. تمكين تركيا في السياسة الخارجية من تحقيق دور مستقل بدلاً من دور تابع ودور فعال على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد عمد حزب العدالة والتنمية على تغيير جذري في السياسة الخارجية التركية وفقاً لمبادئ جديدة ومفاهيم تنسجم مع البنية الفكرية يعتمد فيها البعد الجيولوجي بالإضافة للتوجه الشرقي وتفعيل دول تركيا تجاه البلدان العربية ودول الجوار التركي.
4. تحقيق تركيا معدلات تنمية ثانوية من أكبر معدلات التنمية في العالم المعاصر على الرغم من مقاومة التيارات العلمانية صعود التيار الإسلامي، لاعتبار هذه التيارات نفسها هي حارس العلمانية والمدافع عن الديمقراطية، ولكن شعور المواطن التركي بأن هذه الأحزاب لم تأخذ من العلمانية سوى المظهر الخارجي، لذلك اتجه الناخب التركي وأعطى صوته للحزب ذو المرجعية الإسلامية بعدما أيقن بفشل التجربة العلمانية (عوض، 2004).
5. الفوز في انتخابات التشريعية التركية عام 2007 وقد صادف إجراء انتخابات النيابية التركية في عام 2007 انتهاء مدة الولاية الرئاسية للرئيس التركي أحمد نجدت سيزر ووفقاً للدستور يجب إجراء الانتخابات الرئاسية وبعدما حقق حزب العدالة والتنمية شعبية وتجربة ناجحة في الانتخابات البرلمانية عام 2002 أصبح من المتوقع وصول أردوغان للرئاسة، ولكن ظلت معارضة العلمانية والجيش لوصوله للحكم حتى وإن كانت صلاحياته محدودة ولكنها مؤثرة وفقاً للدستور حيث أنه يتحكم بتعيين عدد كبير من المسؤولين في مواقع مهمة وأعضاء المحكمة الدستورية ورؤساء الجامعات (الحسيني، 2006).
6. تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تراعى الفرد والمؤسسات معاً.
7. الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
8. الحفاظ على القيم والأخلاق تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

9. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقاً للطريق إلى رسمه مصطفى كمال أتاتورك.
10. تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي (عبد الحليم، 2007).

4. 4. مساهمة حزب العدالة والتنمية في النهضة:

بدأ التقدم في تركيا من المحليات عبر تطوير المؤسسة ذاتها حيث قامت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة بإجراء إصلاحات للإدارات المحلية، بهدف تعزيز الديمقراطية المحلية. وإعادة تقسيم المهام بين الإدارات المركزية والمتحلية من جديد وإعادة تعريف الإدارة المحية باعتبارها كيان مستقل إدارياً ومالياً. والعمل على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين لتطبيق أقصى قدر من العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع والواحد، وأدت هذه الاصلاحات إلى تعزيز قوة الإدارة المحلية وجعلها أكثر استقلالية من الناحية الإدارية والمادية. وتحققت إمكانية قيام البلديات والإدارات في المحافظات بمهامهم شكل أكثر نفعاً وتأثيراً (بهاء الدين، 2016)، وفيما يلي اعتبارات ساعدت على هذا التوجه:

1. اعتمد الحزب على سياسة التغيير الشامل وبرنامج التغريب للأعراف والتقاليد التركية وقاموا بتغيير المفاهيم الأساسية مثل مفهوم الدين ونمط الحياة والثقافة والتعليم والحياة الاجتماعية.
2. لقد استطاع حزب العدالة والتنمية تصفية الأوليجاركية العسكرية والمدينة والسياسية والاقتصادية وتحطيم بنيتها بعد مجيئها للحكم في 2002 وجعل السلطة في يد الشعب، وقطع مسافة كبيرة في طريق إقرار الديمقراطية والمشاركة.
3. أنهى حالة الفساد السياسي والمالي والانعزال الوجداني من العمل الاجتماعي، فلم يكن هناك حزب يستطيع الحصول على ثقة غالبية الأتراك، وتشكيل الحكومة بفرده، لكن العدالة والتنمية استطاع أن يملأ الفراغ الذي كان موجود قبله، ومنذ توليه الحكم في عام 2002، إلا أن استطاع تحقيق الاستقرار السياسي؛ لأن قاعدته الشعبية ونجاحاته البرلمانية والرئاسية وفرت له ذلك ويشكل التحول السياسي الدستوري والتشريعي والمؤسسي (منكس،2022).

أولاً: إصلاحات في مجال العلاقات المدنية العسكرية:

1. منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 هدفت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في السياسة من خلال إجراء تغيرات قانونية ومؤسسية، وكان بدايتها: إصلاحات الاتحاد الأوروبي التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية أفقدت الجيش آلياته الرسمية. ثانياً: نتيجة لمحاكمات أرغكونو المطرقة فقدان ضباط الجيش مصداقيتهم بسبب اتهامهم بالتخطيط للانقلاب على الحكومة وأيضاً فقدت آليات الغير رسمية مثل الخطب العامة.
2. التعديلات الدستورية لعام 2010 التي حدت من اختصاص المحاكم العسكرية، وألغت حق الجيش في القيام بعمليات أمنية داخلية من دون الحصول على موافقة من السلطات المدنية والإشراف المدني على النفقات العسكرية، بالإضافة إلى ذلك عدلت الحكومة مؤخراً المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية التي تمنح القوات المسلحة الحق في التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية كالإرهاب.

ثانياً: الإصلاحات المتعلقة بالانتخابات:

1. حدثت تغيرات مهمة على الساحة الداخلية التركية فرجب الطيب أردوغان الذي تم انتخابه لما يقرب من 12 عام كرئيس للوزراء تم انتخابه إلى مقعد الرئاسة ليكون الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية والأول، الذي يتم انتخابه باقتراع مباشر بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه من البرلمان، ويرى بعض المحللين أن هذه الخطوة تمهيد لتغير شكل النظام السياسي في تركيا ليتحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي حيث شهدت تركيا خلال شهر أغسطس 2014 أو انتخاب رئاسية شارك فيها المواطنين لاختيار رئيس الجمهورية بشكل مباشر منذ إعلان الجمهورية عام 1923.
2. حدد دستور حزب العدالة والتنمية مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية والتي تضمن تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين، التصديق على الاتفاقيات الدولية، ترأس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء التوقيع على القرارات والمراسيم الدولية، طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء عليها أما بالنسبة لرئيس مجلس الوزراء يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية غالباً يكون من الأغلبية البرلمانية (جول، 2013).

ثالثا: الإصلاحات الدستورية:

قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتعديل بعض مواد الدستور لتوطيد دعائم الديمقراطية حيث نصت على:

1. إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربعة سنوات بدلاً من خمس سنوات.
2. انتخابات رئيس الجمهورية يتم مباشرة من الشعب ومن بين أعضاء المجلس الوطني التركي ويكون حاصل على شهادة جامعية ولا يقل عمره عن أربعين عام.
3. تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدل من سبع سنوات ولمدتين على الأكثر.
4. زياده عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضواً إلى 17 عضو ويتم اختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي ورئيس الجمهورية بدلا من تعينهم من قبل المؤسسة العسكرية.
5. زيادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضو ويتم اختيارهم بنفس طريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية.

رابعاً: الاصلاحات في مجال الاقتصادي:

مر الاقتصاد التركي بمرحلة تحول كبيرة طيلة السبع سنوات التي وقع في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية عام 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وكان من نتائج هذا التحول زيادة الناتج القومي بين عامي 2002 و2008 من 300 مليار دولار إى 720 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 6.8% في متوسط فضلا عن ما تحقق من انخفاض معدلات التضخم والزيادة المضطرة في حجم الاستثمارات وبذلك احتلت تركيا المركز ال16 في اقتصاديات العالم في عهد حزب العدالة والتنمية.

ففي فبراير 2001 دخلت تركيا في دوامة أكبر أزمة اقتصادية منذ عهد الجمهورية وانقلبت كافة الموازين وعينت الحكومة رئيس المصرف الدولي وزيرا للدولة للشؤون الاقتصادية وتم الحصول على بعض

القروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولكن بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بدأت خطط الاصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل الحكومة في جني ثمارها.

والجدير بالذكر أن عام 2003 على وجه الخصوص قد شهدت استقرار سياسي وتطبيق للمعايير التي أهلتها للانضمام للاتحاد الاوروبي حيث سجلت تركيا معدلات نمو هي الأعلى المستوى الأوروبي والثالث على المستوى العالمي بعد الصين والهند وزيادة معدل النمو في تركيا مقارنة بالاتحاد الاوروبي.

وتركز الدراسة على أداء الاقتصاد التركي وما شهده من تغيرات خلال الفترة 2002-2015، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية لتركيا، وخاصة بيانات معهد الإحصاء التركي، وقاعدة بيانات البنك الدولي وفيما يلي نتناول أداء الناتج المحلي الإجمالي، ورصده من خلال قراءة تحليلية، والإشارة إلى ما تعكسه هذه الأرقام من دلالات اقتصادية واجتماعية.

جدول1: الناتج المحلي الإجمالي التركي خلال الفترة 2002-2014(مليار دولار)

العام	الناتج المحلي بالقيمة الحالية	معدل النمو الناتج	معدل الزيادة السكانية
2002	232	6.2	1.5
2003	303	5.3	1.4
2004	392	9.4	1.4
2005	482	8.4	1.3
2006	530	6.9	1.2
2007	647	4.7	1.2
2008	730	0.7	1.2
2009	614	4.8-	1.3
2010	731	9.2	1.5
2011	774	8.8	1.2
2012	788	2.1	1.2
2013	823	4.2	1.2
2014	798	2.9	1.2

المصدر (البنك الدولي https://eipss-eg.org)

جدول:2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2002-2014(%)

العام	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2002	11.7	28.6	59.7
2003	11.4	28.6	60
2004	10.9	28.4	60.6
2005	10.8	28.5	60.7
2006	9.4	27.2	60.4
2007	8.2	27.7	63.7
2008	8.5	27.2	64.4
2009	9.1	25.3	65.6
2010	9.5	26.4	64.2
2011	9	27.5	63.5
2012	8.8	26.7	64.5
2013	8.3	26.6	65.1
2014	8	27.1	64.9

المصدر (البنك الدولي https://eipss-eg.org)

جدول3: الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة2002-2015(القيمة بالمليار دولار)

العام	الصادرات	الواردات	الإجمالي	رصيد الميزان التجاري	نسبة الصادرات إلى الواردات
2002	36	51.5	87.6	15.4-	69.9
2003	47.2	69.3	116.5	22-	68.1
2004	63.1	97.5	160.7	34.3-	64.8
2005	73.4	116.7	190.2	43.2-	62.9
2006	85.5	139.5	225.1	54-	61.3
2007	107.2	170	277.3	62.7-	63.1
2008	132	201.9	333.9	69.9-	65.4
2009	102	140.9	243	38.7-	72.5
2010	113	185.5	299.4	71.6-	61.4
2011	134	240.8	375.7	105.9-	56
2012	152	236.5	389	84-	64.5
2013	151	251.6	403.4	99.8-	60.3
2014	157	242.1	399.7	84.5-	65.1
2015	143	207.2	351	63.3-	69.4

المصدر (البنك الدولي https://eipss-eg.org)

يتضح من البيانات بالجدول عاليه، أن إجمالي التجارة السلعية لتركيا، قفزت من 87.6 مليار دولار في عام 2002، لتصل إلى 351 مليار في عام 2015، بزيادة قدرها 400.6 %. وكان عام 2013 هو الأعلى بين سنوات الدراسة في حجم التجارة السلعية حيث وصل إلى 403.4 مليار دولار.

وقد أظهر التزايد في حجم التجارة السلعية لتركيا آثارا إيجابية على تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وإتاحة فرص العمل وقفز حجم الصادرات السلعية لتركيا من 36 مليار في عام 2002 إلى 143 مليار دولار في عام 2015، بزيادة بلغت نسبتها397.2%. إلا أن عام 2014، كان الأكبر من حيث قيمة الصادرات من بين سنوات الدراسة، وبشكل عام ظلت الصادرات في زيادة مطردة منذ عام 2002، ولم تتراجع إلا في عام 2009 تأثرً بالأزمة المالية العالمية لتصل إلى 102 مليار دولار، ثم عاودت الزيادة خلال السنوات التالية، إلا أن عام 2015 شهد تراجعًا بنحو 14 مليار دولار مقارنة بأداء الصادرات في عام 2014. وعلى نفس نسق الصادرات حققت الواردات السلعية بتركيا زيادة مطردة على مدار سنوات الدراسة، فقد بلغت 51.5 مليار دولار في عام 2002 وقفزت إلى 207.2 مليار دولار في عام 2015، إلا أن عام 2014 كان الأعلى بين سنوات الدراسة بقيمة واردات بلغت 242.1 مليار دولار.

وقد بلغ العجز بالميزان التجاري بين عام 2002 و2015 نحو أربعة أضعاف، ففي حين بلغ هذا العجز 15.4 مليار دولار في عام 2002، وصل في عام 2015 لنحو 63.3 مليار دولار، والاتجاه العام للعجز بالميزان التجاري هو الارتفاع خلال سنوات الدراسة، إلا أن هذا العجز بلغ ذروته في عام 2013، حيث وصل إلى 99.8 مليار دولار (خرائط القوة الاقتصادية التركية).

جدول 4:الدين العام الخارجي لتركيا خلال الفترة 2002-2014(القيمة بالمليار دولار)

العام	إجمالي الدين الخارجي	نسبة الدين للدخل القومي	نصيب القطاع الخاص من الدين الخارجي	الديون الخارجية قصيرة الأجل
2002	129.5	56.8	31.2	16.4
2003	142.6	47.9	31.2	23
2004	158.1	40.9	37.3	30.8
2005	172.1	36.1	55.4	38.9
2006	209.5	40	87.3	42.8
2007	258.4	40.4	126.8	43.1
2008	288.9	40	145.4	52.5
2009	277.2	45.7	133	48.9
2010	299.1	41.3	123	77.4
2011	305.1	39.8	124	81.5
2012	336.9	43.1	135	100.1
2013	389.3	47.8	152.1	130.4
2014	408.2	51.6	169.4	132.8

من خلال الإحصاءات المذكورة بالجدول أعلاه، نجد أن الدين الخارجي لتركيا قد ارتفع من 129.5 مليار دولار في 2002 ليصل إلى 408.2 مليار دولار في 2014، لتصل الزيادة في حجم الدين إلى 278.7 مليار دولار، وتمثل هذه الزيادة نسبة 215.2%مما كانت عليه قيمة الدين في 2002.

وبشكل عام ظلت الزيادة في الدين العام مستمرة خلال فترة الدراسة، باستثناء عام 2009، حيث انخفضت قيمة الدين بنحو10 مليارات دولار، إذ بلغ 277.2 مليار دولار، بعد أن كان في عام 2008 نحو 288.9 مليار دولار، ويرجع انخفاض الدين الخارجي خلال عام 2009 للتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، حيث تأثرت حركة الائتمان بشكل كبير، وتعرضت البنوك لأزمات في السيولة، احتاجت فيها دعم البنوك المركزية لتعويضها بالسيولة لعدة سنوات تالية لسنة وقوع الأزمة.

ولكن على الرغم من زيادة الدين العام الخارجي لتركيا من حيث القيمة ما بين عامي 2002 و2014، إلا أن نسبة الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي، تراجعت من 56.8% في عام 2002 إلى 51.6% في عام 2014، ويدل ذلك على قوة بنية الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، والذي انعكس على زيادة قيمة الدخل القومي. كما يلاحظ أيضا في ضوء هذا المؤشر أن الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي أخذ في التراجع على مدار سنوات فترة الدراسة، ثم بدأ في التزايد مرة أخرى ما بين عامي 2013 و 2014، وإن كان أقل مقارنة بما كان عليه في عام 2002 ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وصول قيمة الدين الخارجي لتركيا إلى 408.2 مليار دولار في عام 2014، لم يكن وليد الاقتراض الحكومي أو المؤسسات العامة فقط، ولكنه يتضمن ديون القطاع الخاص، حيث وصل نصيب القطاع الخاص منالدين الخارجي لتركيا 169.4 مليار دولار في عام 2014، بعد أن كان 31.2 مليار دولار في 2002، و زيادة قدرها138.2% مليار دولار، وتصل نسبة هذه الزيادة لقيمة الدين في 2002 إلى 442.9 وفي البيانات عام 2014، فإن نصيب القطاع الخاص من الدين العام التركي، يصل إلى نسبة 41.4 %، في حين

كانت هذه النسبة تصل إلى 24% في عام 2002. ويؤخذ هذا المؤشر في الحسبان عند تقدير الدين العام الحكومي) الداخلي2013، حيث – الخارجي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها في تناقص مستمر على مدار الفترة من 2011 وصلت هذه النسبة إلى 45.5%، و43.5% و 38% على التوالي، وهو ما يعد مؤشراً إيجاب يًا لتعامل الحكومة مع قضية الديون بشكل عام، سواء من خلال مصادرها المحلية أو الخارجية (خرائط القوة الاقتصادية التركية،).

جدول5 :عدد السائحين والإيرادات السياحية خلال الفترة 2002–2015

العام	عدد السائحين بالمليون	الإيرادات السياحية بالمليار دولار
2002	13.2	12.4
2003	13.9	13.8
2004	17.5	17
2005	21	20
2006	19.8	18.5
2007	23.3	20.9
2008	26.3	25.4
2009	27	25
2010	28.6	24.9
2011	31.4	28.1
2012	31.7	29
2013	34.9	32.3
2014	36.8	34.3
2015	36.2	31.4

تعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية البارزة في تركيا، ويظهر ذلك من خلال الأرقام التي تشمل أعداد السائحين، أو قيمة الإيرادات السياحية المتحققة خلال الفترة 2002 –2015، وتعد تركيا من أكبر 10 مقاصد سياحية على مستوى العالم.

وقد ارتفع عدد السائحين بتركيا من 13.2 مليون سائح سنويًا في عام 2002 إلى 36.2 مليون سائح في 2015، بزيادة قدرها 23 مليون سائح، وتقدر نسبة هذه الزيادة ب 174.2 %، ويلاحظ أن أعداد السائحين في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، وتتراوح هذه الزيادة السنوية حول 3 مليون سائح. إلا أن الأرقام الخاصة بعام 2015 تظهر راجعًا في أعداد السائحين بتركيا بنحو 593 ألف سائح. وذلك نتيجة التفجيرات الإرهابية التي استهداف العديد من المناطق السياحية وبخاصة في قلب مدينة اسطنبول، وكذلك توتر العلاقات التركية الروسية، بعد إسقاط طائرة روسية تجاوزت الحدود التركية (إلا أن هذا التراجع لايزال يمثل نسبة بسيطة بالنسبة للعدد الإجمالي للسائحين، لا تصل إلى 2 %).

أما من حيث الإيرادات السياحية، فكان أداؤها مرتبطًا إيجابيا بزيادة أعداد السائحين، حيث وصلت إلى 31.4 مليار دولار في 2015، بعد أن كانت 12.4 مليار دولار في 2002، أي أن الزيادة المتحققة بين عامي المقارنة، هي 19 مليار دولار، وتمثل هذه الزيادة 153% مما كانت عليه الإيرادات السياحية

في 2002 وظلت الزيادة في الإيرادات السياحية مستمرة خلال فترة الدراسة، باستثناء عامي 2015، حيث تراجعت إلى 31.4 مليار دولار، بعد أن كانت 34.3 مليار دولار في عام 2014، أي أن هناك تراجعًا بلغ 2.9 مليار دولار. ويعد هذا التراجع طبيعًي (خرائط القوة الاقتصادية التركية).

في ختام العرض السابق يمكن اعتبار أن النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية بني على كثير من الرؤى التي تؤمن بالديموقراطية التي توافق الشعب التركي، والتي يطلق عليها الديمقراطية المحافظة؛ لأن القيادة لا تفرض ديمقراطية غريبة عن شعبها، ولا مناهضة لقيمه وعاداته وحضارته، وبالنظر لنتائج الدراسة ومدى توافقها مع الدراسات السابقة، تتوافق هذه الدراسة لحد بعيد مع عدد من الدراسات السابقة التي أثارت موضوع الحرب الحاكم الحالي في تركيا وقامت بتقييمه من جوانب متنوعة، ومنها دراسة (بيلغن، 2018) التي بينت نجاح الحزب إلى التغير المرضي على الأقل من الشعب التركي رغم إفتقار تركيا للموارد مقارنة بدول عربية وغربية مجاورة فهي لا تملك الغاز الطبيعي لا البترول ولا المعادن ولكن حققت نجاحا ملحوظا سياسيا واقتصاديا بفعل عوامل يأتي في مقدمتها العامل السياسي الحزبي.

ويمكن اعتبار أن الجدل الذي يثار في الوطن العربي حول الاستفادة من التجربة التركية علامة على صحة وتفكير جدي في الوطن العربي؛ لأنه ينظر إلى إخوانه من الأتراك ويفرح لهم ويرغب في معرفة كيف شقوا طريق النهضة ونجحوا فيها، وبالأخص أن من قام بهذه الخطوة حزب تركي ذو جذور دينية إسلامية، وليس حزبا يعلن تبنيه للعلمانية الغربية أو ينكر قيمه الإسلامية، وهذا الأمر كان مثار سؤال تاريخي: لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟ وكان البعض قد أجاب على هذا السؤال، ومنها أحزاب سياسية تركية بأن السبب هو الدين، ومن العرب من قال بأن الدين كان سبب تخلفهم ايضا، فكشفت لهم تجربة الحزب الذي يتمسك بقيمه الإسلامية خطأ هذه النظرة أولا، وإنها ليست خاطئة فقط وإنما متجنية على الإسلام، الذي لا يمنع نهضة ولا يعطل تقدما ولا ازدهارا ولا رقيا، ويمكن اعتبار أن إنجازات حزب العدالة التركي على أرض الواقع وتبني خطة عمل واضحة من أهم عوامل نجاحه في وصوله للحكم، وفي قيادة تركيا للتطور، وهو ما أكدته نتائج دراسة دوران (2023) بأن سياسة هذا الحزب والحالة العامة في تركيا اليوم تطرح خطاب تحويل تركيا إلى قوة عالمية في العصر الجديد بفضل الجمع بين المثالية المحتملة للقيم وواقعية التكيف مع الظروف، وفي الختام تخلص الدراسة إلى مايلي:

1. إن نجاح حزب العدالة والتنمية بكل ما ذهب إليه يعود إلى التجربة الشخصية للقائمين عليه، والتي استفادت من كل محاولات الأحزاب الإسلامية السابقة على مجيء حزب العدالة والتنمية.
2. إن حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه زعيم الحزب رجب طيب أردوغان يمتاز بمرونة عالية في طرح الأفكار.
3. إن حزب العدالة والتنمية استطاع بلوغ ما لم يبلغه أي حزب أخر، نتيجة احترامه إرادة الشعوب الأخرى.
4. إن حزب العدالة والتنمية وفق بين رغبات الشعب والنهج الايديولوجي العلماني الذي اختطه الزعماء الأوائل لتركيا الحديثة.

5. إن تخطي الحزب للعقبات التي يثيرها العلمانيون بين الحين والأخر لدليل على النهج السليم الذي ينتهجه الحزب، لدليل آخر على أن العقبات مفتعلة وضعيفة الأدلة التي تسندها.
6. إن الأحزاب السياسية تشكل المحور الأساسي في عملية الديمقراطية في أي مكان في العالم، وبدون وجود أحزاب سياسية، فإنه لا يمكن الحديث أبداً عن وجود ديمقراطية، ولا يمكن أن نتحدث عن أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية في حالة غياب حياة حزبية حقيقية.

5. ملخص النتائج

في ضوء التحليلات السابقة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. يعد حزب العدالة والتنمية من أنجح الأحزاب السياسية في الدول الإسلامية وأكثرها تنظيماً وتم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وشهد هذا الحزب طوال السنوات الماضية تغيرات أيدلوجية وهيكلية متعددة، ويعد الحزب الثالث والتسعين بعد المئة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية، ويعتبر الرئيس رجب طيب أردوغان أبرز قادة الحزب على الإطلاق.
2. وصل حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا بعد نضال وتخطيط متميز ، وقد ركز حزب العدالة والتنمية فكراً وعملاً على المواطن التركي، ولم يكن يستغل الشعارات الدينية رغم جذوره الدينية، وكان لإنجازاته على أرض الواقع وتبني خطة عمل واضحة من أهم عوامل نجاحه في وصوله للحكم، وقد حقق حزب العدالة والتنمية نصراً ساحقاً في الانتخابات النيابية عام 2002م.
3. تبين بأن أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية هي تحجيم سيطرة العسكر على الحياة السياسية والحزبية والعمل على عودة الهوية والمكانة التركية على الصعيد الإسلامي والعالمي، والعمل على استقلال القرار التركي، والعمل على انتشار الاقتصاد التركي من واقعه الواهن حين تولى الحزب الحكم، والحفاظ على وحدة تركيا، وإجراء تعديلات دستورية استراتيجية ومهمة.
4. ساهم حزب العدالة والتنمية في النهضة في إصلاحات استراتيجية مهمة واعتم على سياسة التغير الشامل وليس الجزئي وحارب الفساد الاقتصادي والسياسي، وكانت إصلاحات الحزب في مجال العلاقات المدنية العسكرية من تقليص سلطة الجيش في السياسة من خلال إجراء تغيرات قانونية ومؤسسية، وإصلاحات انتخابية وبواسطتها شهدت البلاد تحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، ثم إصلاحات دستورية ذات عمق استراتيجي تمثلت في تغيرات في فترة انتخاب المجلس الوطني وتقليص مدة حكم الرئيس وغير ذلك، ثم إصلاحات في المجال الاقتصادي تمثلت في زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2003، وتحسن مستوى الدخل الفردي، وارتفاع قيمة العملة التركية، وارتفاع معدلات التجارة السلعية لتركيا، وزيادة في الصادرات، وزيادة قوة الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الدين الخارجي، وزيادة ملحوظة في عدد السواح القاصين لتركيا، وبالتالي زيادة الإيرادات السياحية.

6. التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالأتي:

1. الاستفادة من التجربة التركية خاصة بأن حزب العدالة والتنمية استطاع بلوغ ما لم يبلغه أي حزب أخر نتيجة احترامه إرادة وثقافة وقيم وتاريخ ودين الشعب التركي.
2. الاستفادة من التجربة التركية خاصة لهذا الحزب من حيث أن الأحزاب الإسلامية لا ينبغي أن تهتم بالشعارات الدينية رغم أهميتها قبل اهتمامها بحياة الناس وطموحاتهم ومشاكلهم وهمومهم.
3. الاستفادة من تجربة الحزب في تركيا من حيث أن الأحزاب السياسية تشكل المحور الأساسي في عملية الديمقراطية في أي مكان في العالم، وبدون وجودها لا يمكن الحديث أبداً عن وجود ديمقراطية.
4. أن يستفيد الشارع العربي والمثقف العربي والنخب العربية من تجربة هذا الحزب في كون أن إقصاء العسكر من الحكم هو الخطوة الأولى للتنمية والتطور لكنها ليست كل شيء، فلا بد من دعم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وألا يتحول الحزب لواجهة فساد واستبداد بديل للحكم العسكري بحيث يمارس ويكرس نموذجا بديلا ربما هو أسواء من النموذج الذي استبدله.
5. الاستفادة من هذه التجربة بأن الاستبداد السياسي يصاحب الفساد الاقتصادي ويعتبر بيئة مناسبة للفساد الحزبي، وأنهما يسيران في خط متوازٍ، وهذا ما كان عليه الحال في تركيا قبل تولي حزب العدالة الحكم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم (1990). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

أبو العزم، محمد سعيد (2009). لماذا نجحتم أيها الأتراك؟ مركز القاهرة للدراسات التركية.

أتامان، محيي الدين، وأوكوموش، محمد (2023). السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية قضايا جديدة وفاعلون جدد، مجلة رؤية تركية.

بهاء الدين، شيماء (2016). بعنوان خرائط القوى السياسية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية.

جول، محمد زاهد (2013). التجربة النهضوية التركية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1.

حسين، ياسر أحمد (2006). تركية والبحث عن المستقبل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

الحسيني، هدى (2006). تركيا وعين اردغان على الرئاسة، صحيفة الشرق الأوسط.

الخالدي، سامي ناصر (1999). الأحزاب الإسلامية في الكويت الشيعة الإخوان السلف، الكويت: دار النبأ للنشر والتوزيع.

دوران، برهان الدين (2023). حزب العدالة والتنمية ومستقبل تركيا، مجلة رؤية تركية.

دوما، صلاح الدين عبد الرحمن (2003). المدخل إلى العلوم السياسية، الخرطوم: مطبعة جي تاون.

الزيات، عبد الحليم (1968). التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الاسكندرية: دار المعارف.

صالح، منال محمد (2009). نجم الدين أربكان مفكرا اقتصاديًا، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، الموصل، المجلد4، العدد2.

الطحان، مصطفى محمد (2006). تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان، القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.

فضلي، نادية فاضل عباس (2012). التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000–2010، دراسات دولية، العدد 54.

عاشوري، جابر (2018). الاكتتاب الحربي لدى العدالة والتنمية التركي، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

علاوي، جبار (2015). الاتصال السياسي، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

عوض، عبد العزيز محمد (2004). الحياة الحزينة في تركيا الحديثة، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة.

قاعود، أحمد (2016). منهجية التغيير لدى حزب العدالة والتنمية في تركيا، إستنبول تركيا، مركز رؤية للتنمية السياسية.

كامل، نبيلة محمد (1982). الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخزرجي، نضير، (2008). الإسلام والديمقراطية معالم المدرستين في التعددية السياسية، بغداد: دار قناديل للطباعة والنشر.

بيلغن، وداد، (2018). حزب العدالة والتنمية في فترة التحول الديمقراطي، مجلة رؤية تركية، العدد1، المجلد 7.

الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون (1994). موسوعة العلوم السياسية، الكويت: مطبعة الوطن.

مسلط، سعد عبد العزيز (2008). المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية.

المنوفي، كمال (1988). السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية، القاهرة: دار النهضة المصرية.

حمد، هدى (2022). التقارب بين «النهضة» والتنمية المستدامة، صحيفة عُمان، https://www.omandaily.om

منكس، بليج (2022). الانتخابات التركية، نقلاً عن الرابط https://www.aljazeera.net/opinions/2022/10/15

قاعدة البيانات البنك الدولي https://eipss-eg.org الجزء-الثاني-خرائط-القوي-الاقتصادية-التركية https://eipss-eg.org الجزء-الثاني-خرائط-القوي-الاقتصادية-التركية، ساعة الدخول 10:36م، 2021/09/27.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

Firat Demir, 2017 From Islamic Renaissance to Neo-fascism in Turkey, University of Oklahoma, eview of Middle East Studies, Middle East Studies Association of North America, 502, 186–194.

Ustun Yuksel, Change and Continuity: Turkish Foreign Policy Since 2002, Under The Justice And Development Party Adalet Ve Kalkinma Partisi - Akp, Master's Thesis, City University Of New York Cuny, 2016.